المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/ العدد83/شهر كانون الاول/سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/9/17
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.6

تحليل آثر اختلال هيكل الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي في العراق

Analysis of the impact of the imbalance of the general budget structure on economic stability in Iraq

نور شدهان عداي
Noor Shadahan Adday
noorsh2@yahoo.com
وزارة المالية/ الدائرة الاقتصادية

م.م عمر يوسف خطاب
Omar Yosef Khattab
Khattab2b1@gmail.com
وزارة التربية/ مديرية رعاية الموهوبين

الكلمات الرئيسية : الموازنة العامة، الاختلال، هيكل الموازنة العامة، الاستقرار الاقتصادي.

Keywords: general budget, imbalance, general budget structure, economic stability.

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى تحليل اختلال هيكل الموازنة العامة وأثر ذلك الاختلال في الاستقرار الاقتصادي الداخلي. ومن أجل تحقيق هذا البحث تم استخدام المنهج الاستنباطي مع الاستعانة بالأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل البيانات الخاصة بهيكل الموازنة العامة لكل من الايرادات العامة والنفقات العامة وتحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي من حيث معدلات البطالة ومعدلات التضخم، وقد تم التوصل الى نتيجة مفادها ان اختلال هيكل الموازنة العامة يؤثر سلباً في الاستقرار الاقتصادي في ضوء الاعتماد على الايرادات النفطية كمحددة لهيكل ايرادات الموازنة العامة وعليه نرى ضرورة اللجوء الى تصحيح هيكل الموازنة العامة من خلال تنويع هيكل الايرادات العامة ورفع نسب مساهمة الانفاق الاستثمارية كونها مرتكز للتصحيح الهيكلي الفعال مما تؤديه من رفع وتائر معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد.

Abstract:

This research aims to analyze the imbalance of the general budget structure and the impact of this imbalance on internal economic stability. To achieve this research the deductive approach was used with the help of the descriptive analytical method to analyze the data related to the structure of the general budget for both public revenues and public expenditures and to analyze the indicators of internal economic stability in terms of unemployment rates and inflation rates. The conclusion was reached that the imbalance in the structure of the general budget negatively affects economic stability in light of the reliance on oil revenues as a determinant of the structure of the general budget revenues. Accordingly, we see the necessity of resorting to correcting the structure of the general budget by diversifying the structure of public revenues and raising the percentages of investment spending contribution as a basis for effective structural correction, which leads to raising the rates of real growth rates in the economy.

المقدمة:

أهتمت الحكومات في سياسة الموازنة العامة من حيث تسييرها باتجاهات تخدم مسارات الاقتصاد نظراً لما تمثله من كونها أداة حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيه الاقتصاد بشكل فعال في الدول كافة، إذ يمكن من خلالها تحقق التوازن بين العرض والطلب وتعزيز النمو الاقتصادي

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/9/17
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.6

وتحسين مستويات التوظيف من ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعد سياسة الانفاق الحكومي احدى الوسائل الرئيسة التي يمكن للحكومات استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتأتي هذه السياسة في سياق تفاعل الحكومة مع الدورات الاقتصادية ومحاولتها التأثير على النشاط الاقتصادي ومستويات التوظيف والأسعار. ولما كان الاقتصاد العراقي يواجه مشكلة الاختلال الهيكلي في متغيرات الموازنة العامة وصعوبة توجيهها نحو تحفيز القطاعات الاقتصادية، الذي القى بظلاله في بطئ نمو الاقتصاد الحقيقي وتزيد معدلات البطالة والتضخم من ثم تراجع المستوى المعاشي في البلد.

المحور الاول: الإطار العام للبحث

مشـــكلة البحـــث: تعاني الموازنة العامة في العراق من اختلال هيكلي وغياب الاهداف التنموية المرسومة مما انعكس بشكل واضح على الاقتصاد العراقي في ضعف تأثيرها في استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي بالبلد. ووفق ذلك تم اشتقاق التساؤل الذي الخاص بمشكلة البحث بالآتي: -

- هل يؤثر اختلال هيكل الموازنة العامة في الاستقرار الاقتصادي بالاقتصاد العراقي؟

فرضـية البحـث: تتمثل فرضية البحث في الآتي " أن اختلال هيكل الموازنة العامة يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي في العراق ".

أهميـة البحـث: للبحث أهمية كبيرة كونه يسلط الضوء على الموازنة العامة بمتغيراتها كونها اداة مهمة في تنشيط الاقتصاد والتأثير ايجاباً في الاستقرار الاقتصادي للبلد.

أهداف البحث: تكمن اهداف البحث في تحقيق الآتي: -

1- دراسة الجوانب النظرية لاختلال هيكل الموازنة العامة والاستقرار الاقتصادي.
2- التحليل الاقتصادي لآثر اختلال هيكل الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي في العراق.
3- وضع مقترحات عملية لإصلاح هيكل الموازنة العامة.

منهجيـة البحـث: اعتمد البحث في منهجيته على الأسلوب العلمي الاستنباطي الذي يستند الى الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات والجداول الخاصة بمكونات هيكل الموازنة العامة ومتغيرات الاقتصاد الكلي الخاصة بالاستقرار الاقتصادي.

حدود البحث: تتمثل الحدود المكانية بالاقتصاد العراقي، والحدود الزمانية المدة (2003-2022).

هيكليـة البحـث: يتضمن هذا البحث المقدمة التي تحوي على فحوى الموضوع، وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور رئيسية خصص الأول منه لاستعراض الاطار العام للبحث، فيما خصص المحور الثاني لاستعراض الاطار النظري والمفاهيمي، فيما تناول المحور الثالث تحليلاً اقتصادياً لآثر اختلال هيكل الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي في دولة العراق، وقد ختم البحث بأستعراض أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الثاني: إطار نظري ومفاهيمي

أولاً: مفهوم الموازنة العامة وتحديد الاختلال الهيكلي

1. **مفهوم الموازنـة العامـة:** تعددت تعاريف الموازنة العامة حسب رأي الكُتاب وهي بشكل عام لا تخرج عن اطار الجوانب المدرجة في الجدول الآتي:

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/9/17
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.6

الجدول (1) مفهوم الموازنة العامة حسب الجوانب المختلفة

الجانب	المصدر	التعريف
القانوني	(محمد، 1977: 9)	"بيان تقديري لنفقات الحكومة وايراداتها خلال فترة قادمة محددة من الزمن وإجازة هذا البيان من السلطة المختصة".
السياسي	(عبد والفتال، 1985: 255)	" خطة تتضمن تقدير لنفقات وايرادات الدولة خلال فترة قادمة، غالباً سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية ".
الاداري	(الجميل، 2008 :33)	" خطة مالية تخدم متخذ القرار وأغراضها رقابية للوصول الى الهدف المحدد ".
الاقتصادي	(عبد اللاوي، 2017 :169)	" بيان تفصيلي يخص السياسة المالية للدولة الذي يوضح من خلاله الايرادات اللازمة لتغطية الانفاق والمصادر المختلفة لتلك الايرادات ".

المصدر: من اعداد الباحثين

2ـ مفهوم اختلال هيكل الموازنة العامة: يعني الاختلال الهيكلي الاختلال النسبي لمكونات الهياكل الاقتصادية بما يؤثر بشكل كامل على متغيرات الاقتصاد الكلي واستقراره(خليل، 1989 :25)، لذا فهو يتعلق كنتيجة منطقية باختلال العلاقات التناسبية المكونة للهيكل الاقتصادي ذاته وكذلك عمق هذه الاختلالات وتكرارها والمدة الزمنية التي تستمر بها هذه الاختلالات وفق الظروف التي تنتجها الدورات الاقتصادية(عبد الفضيل، 1981: 30). ويمثل اختلال هيكل الموازنة العامة عدم التكافؤ في التوزيع النسبي لمكونات هيكل الموازنة العامة ويعود سببه الى شحة مصادر الايرادات العامة وتركزها النسبي في مورد واحد، فضلاً عن التوسع في النفقات العامة بمعدل يفوق القدرة المالية للاقتصاد القومي ككل (Cashell,2005:15).

ثانياً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي والهدف منه

1- مفهوم الاستقرار الاقتصادي: يعد الاستقرار الاقتصادي مصطلح مركب يشير الى " الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الازمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في اسعار الصرف والاسواق المالية " (International Monetary Fund,2011: 1-2). ويعرف بإنه "الوصول الى العمالة الكاملة دون حدوث تضخم أي إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، أي أستغلال تام الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي مع المحافظة على قيمة النقود" (الجبوري والزاملي، 2014: 192). كما انه " حالة الوصول الى التشغيل الكامل وتجنب التقلبات الكبيرة التي تحدث بشكل مستمر بالمستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الحقيقي "(عطية، 2021 :47).

2ـ الهدف من الاستقرار الاقتصادي: يعد هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي واحد من الأهداف التي تسعى الدول كافة الى تحقيقها رغم اختلاف آسس تنظيماتها، فهو يمثل الحالة المعاكسة للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي أو ما أصطلح على تسميته بالدورات الاقتصادية التي تعد من المشاكل المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد الحر، التي يمكن تعريفها على انها حدوث تقلبات عامة في معدلات الناتج الكلي والتوظيف ومعدل التضخم (فرج وعلي، 2019: 488). وتحدث الدورات الاقتصادية عادة في مستوى الانتاج والتوظيف فضلاً عن المستوى العام للأسعار وتتمثل الدورة الاقتصادية في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم (الارتفاع في مستوى الانتاج والعمالة في مرحلة الازدهار تتراجع وتنسحب في مرحلة الكساد أو الركود الاقتصادي)، مما يجعل من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات أو تخفيف حدتها أمر في غاية الأهمية لضمان النمو الاقتصادي. الامر الذي جعل من الاستقرار الاقتصادي هدفاً تسعى له

تاريخ قبول النشر/2024/9/17 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.6

السياسات الاقتصادية وتجنب الاثار السلبية للتضخم التي من أهمها انخفاض القوة الشرائية للنقود والاثار الضارة بالمستوى المعاشي لذوي الدخل المحدود، فضلاً عن الاثار السلبية على الركود التي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الانتاجي للبلد (عيسى، 1993: 212).

ثالثاً: التحليل النظري لآثر اختلال هيكل الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي

يتعزز دور الموازنة العامة في الوصول الى الاستقرار الاقتصادي من خلال جانبي النفقات العامة والايرادات العامة التي تعتبر أهم الاسلحة في علاج البطالة والتخفيف من حدة التضخم في فترات التوسع لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة في حالة هبوط النشاط الاقتصادي، ويتطلب ذلك زيادة الطلب الفعال من خلال الزيادة بالاستثمار الكلي بالاعتماد على تمويل الموازنة بالعجز من خلال الاقتراض مما يؤدي بافتراض مرونة الجهاز الانتاجي الى عمل مضاعف الانفاق الحكومي وزيادة الاستهلاك مع اتجاهات الزيادة بالميل الحدي للاستهلاك، من ثم زيادة الانتاج والتشغيل والاستخدام والوصول الى زيادة الدخل القومي مع امكانية التوسع بفرض الضرائب الممولة لإيرادات الدولة. فضلاً عن تحفيز الاستهلاك بزيادة الانفاق الجاري من خلال توزيع عوائد الانتاج على الفئات التي أسهمت في العملية الانتاجية في زيادة الاستهلاك واعادة عمل مضاعف الانفاق الحكومي دون التأثير بالمستوى العام للأسعار(شهاب، 1988: 405). تلك الية تختلف في اقتصادات الدول المتقدمة عنها في اقتصادات الدول النامية التي تواجه شحة في رؤوس الأموال القابلة للاستثمار مع ضعف مرونة الجهاز الانتاجي مما يجعل من الزيادة في الانفاق الحكومي مع تزايد الطلب الكلي عن العرض الكلي في ظل ضعف الطاقة الانتاجية تسهم في زيادة المستوى العام للأسعار وزيادة حدة التضخم (Dutta, 2006 : 12).

المحور الثالث: التحليل الاقتصادي لآثر اختلال هيكل الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي بالعراق

أولاً : تحليل اتجاهات الموازنة العامة في العراق

يبين الجدول (2) المدرج ادناه أن الايرادات العامة اخذت بالتزايد التدريجي خلال الاعوام (2003-2009) وأن نسبة هذه الزيادة بلغت قمتها خلال عام 2008 بنسبة تغير (46.7%) مقارنة مع حجم الايرادات سنة 2003 ، هذه الزيادة الكبيرة تعود الى ارتفاع أسعار النفط وزيادة معدلات التصدير الذي أسهم في زيادة الايرادات النفطية ، لتنخفض الايرادات العامة عام 2009 بفعل انخفاض أسعار النفط وانخفاض الايرادات العامة بسبب تأثير الازمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 وعاودت الايرادات العامة الارتفاع بعد التحسن في الايرادات النفطية ، ثم انخفضت بشكل تدريجي في المدة (2013-2016) بسبب تبعات الحرب ضد الارهاب وتأثير ذلك أسعار النفط والكميات المصدرة على الايرادات النفطية التي يعتمد عليها في الاقتصاد العراقي بشكل كبير وعاودت الارتفاع للمدة (2017-2019) بالنسب (42.3%) و(37.6%) و(0.9%)على التوالي بعد التحسن في أسعار النفط العالمية وزيادة الايرادات النفطية التي تغذي الايرادات العامة وانخفضت عام 2020 بنسبة انخفاض (41.2%) بسبب وباء كورونا وأثره على الاغلاق العالمي للنشاط وخطوط التوريد العالمي والتصدير واتجهت الايرادات العامة الى الزيادة التدريجية في السنتين الاخيرتين بعد عودة النشاط الاقتصادي العالمي والتعافي من وباء كورونا. أما النفقات العامة أن مسارها مرتبط مع مسار الايرادات العامة بشكل كبير وتبعية حركتها للزيادة والانخفاض مع اتجاهات الايرادات. إذ ازدادت النفقات

تاريخ قبول النشر/2024/9/17 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.6

خلال المدة(2004-2008)بسبب زيادة بند الاجور والرواتب الناتجة عن زيادة اعداد التعينات وإعادة المفصولين والمسرحين من الخدمة، فضلاً عن زيادة التمويل لبند السلع الاستهلاكية والخدمات، وانخفضت النفقات العامة عام 2009 بنسبة(17.4-%)لنفس الاسباب الواردة أعلاه وارتفعت النفقات العامة خلال المدة(2010-2013)بعد تحقيق زيادة في الايرادات العامة وزيادة المخطط بالنفقات العامة عن الفعلي، وعاود الانفاق بالانخفاض الناتج عن انخفاض الايرادات العامة ثم تذبذبت النفقات العامة بين الارتفاع والانخفاض محققة عام 2022 ارتفاعاً نسبته(13.7%).

الجدول (2) هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2022) مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	معدل نمو الايرادات العامة	معدل نمو النفقات العامة	العجز/الفائض في الموازنة العامة
2003	15,985,527	4,901,961	–	–	11,083,566
2004	32,988,850	31,521,427	106.4	543.0	1,467,423
2005	40,435,740	30,831,142	22.6	(2.2)	9,604,598
2006	49,055,545	37,494,459	21.3	21.6	11,561,086
2007	54,964,850	39,308,348	12.0	4.8	15,656,502
2008	80,641,041	67,277,194	46.7	71.2	13,363,847
2009	55,243,527	55,589,721	(31.5)	(17.4)	(346,194)
2010	70,125,921	70,134,201	26.9	26.2	(8,280)
2011	103,989,089	78,757,668	48.3	12.3	25,231,421
2012	119,817,222	105,139,572	15.2	33.5	14,677,650
2013	113,840,076	119,127,555	(5.0)	13.3	(5,287,479)
2014	97,618,556	113,473,516	(14.2)	(4.7)	(15,854,960)
2015	66,470,251	70,397,506	(31.9)	(38.0)	(3,927,255)
2016	54,409,269	76,067,433	(18.1)	8.1	(21,658,164)
2017	77,422,172	75,490,114	42.3	(0.8)	1,932,058
2018	106,569,833	80,873,188	37.6	7.1	25,696,645
2019	107,566,993	87,300,932	0.9	7.9	20,266,061
2020	63,199,689	72,873,537	(41.2)	(16.5)	(9,673,848)
2021	109,081,463	102,849,660	72.6	41.1	6,231,803
2022	161,697,437	116,959,581	48.2	13.7	44,737,856

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات : وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

كما يبين الجدول(2)أن الموازنة العامة سجلت فوائض مالية لغالبية السنوات الذي يعود سببه الى عدم الدقة في التخطيط مما يخلق زيادة فيما هو متحقق من الايرادات عما هو مخطط له، مما يؤدي الى تحول مبالغ العجز في نهاية السنة المالية الى فائض، فضلاً عن المبالغ المدورة من تخصيصات المحافظات والاقاليم عن السنة السابقة نتيجة عدم استغلالها وصرفها بشكل كامل. فيما عانت الموازنة العامة للأعوام 2009 و2010 و2013و2014و2015و2016 و2020 من عجز مالي بسبب النهج التوسعي للسياسة الانفاقية في الاقتصاد العراقي، وتذبذب نمو الايرادات العامة بين الزيادة والانخفاض، وعدم مواكبتها للنمو الحاصل في الانفاق العام، ويعود سبب ذلك الى تأثير الحروب والعقوبات الاقتصادية وانخفاض مقادير الايرادات العامة بسبب انخفاض سعر النفط الخام.

2.تحليل الاختلال في هيكل الموازنة العامة في العراق

بهدف تسليط الضوء على اختلال هيكل الموازنة العامة لابد من تحليل الهيكل النسبي لمتغيراتها لكل من هيكل الايرادات العامة وهيكل النفقات العامة وكالآتي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/ العدد83/شهر كانون الاول/سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/9/17
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.6

الجدول (3) هيكل الايرادات العامة ونسبة مساهمة الايرادات النفطية وغير النفطية الى الايرادات العامة في العراق للمدة (2003-2022)

مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	نسبة النمو في الايرادات العامة (%)	الاهمية النسبية للإيرادات النفطية(%)	الاهمية النسبية للايرادات غير النفطية(%)
2003	15,985,527	15,728,386	257,141	——	98.4	1.6
2004	32,988,850	32,593,011	395,839	106.4	98.8	1.2
2005	40,435,740	39,360,064	1,075,676	22.6	97.3	2.7
2006	49,055,545	46,534,311	2,521,234	21.3	94.9	5.1
2007	54,964,850	51,949,251	3,015,599	12.0	94.5	5.5
2008	80,641,041	76,297,027	4,344,014	46.7	94.6	5.4
2009	55,243,527	50,190,202	5,053,324	(31.5)	90.9	9.1
2010	70,125,921	63,594,168	6,584,055	26.9	90.7	9.4
2011	103,989,089	98,241,562	5,747,527	48.3	94.5	5.5
2012	119,817,222	111,326,166	8,491,058	15.2	92.9	7.1
2013	113,840,076	105,695,825	8,144,251	(5.0)	92.8	7.2
2014	97,618,556	97,072,410	546,146	(14.2)	99.4	0.6
2015	66,470,251	57,654,597	8,815,654	(31.9)	86.7	13.3
2016	54,409,269	44,653,244	9,674,722	(18.1)	82.1	17.8
2017	77,422,172	65,496,776	11,925,397	42.3	84.6	15.4
2018	106,569,833	96,062,935	10,506,899	37.6	90.1	9.9
2019	107,566,993	99,216,318	8,350,675	0.9	92.2	7.8
2020	63,199,689	54,448,514	8,751,175	(41.2)	86.2	13.8
2021	109,081,463	95,270,298	13,811,165	72.6	87.3	12.7
2022	161,697,437	154,038,649	7,658,788	48.2	95.3	4.7
متوسط المدة					92.2	7.8

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات : جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية ، سلسلة بيانات .

نلاحظ من الجدول(3)أن هيكل الايرادات العامة يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي بلغ نسبة إسهامها(92.2%)، قياساً بالإيرادات غير النفطية التي بلغت نسبة إسهامها(7.8%)وذلك يعود تخلف وتعقد النظام الضريبي وانتشار التهرب الضريبي نتيجة ضعف الادارة الجبائية وضعف الرادع القانوني الذي يحد من تهرب الافراد، فضلاً عن انخفاض الدخل الذي يعد أساساً للتحصيل الضريبي، مما جعلها محدودة في تمويل الايرادات العامة.

الجدول(4)هيكل الانفاق العام ونسبة مساهمة كل من النفقات الجارية والاستثمارية في العراق للمدة (2003-2022) مليون دينار

السنة	الانفاق العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	نسبة نمو النفقات العامة (%)	الاهمية النسبية للإنفاق الجاري (%)	الاهمية النسبية للإنفاق الاستثماري(%)
2003	4,901,961	4,801,117	100,844	—	97.9	2.1
2004	31,521,427	30,660,381	861,046	543.0	97.3	2.7
2005	30,831,142	30,374,573	456,569	(2.2)	98.5	1.5
2006	37,494,459	36,902,594	591,865	21.6	98.4	1.6
2007	39,308,348	32,719,837	6,588,511	4.8	83.2	16.8
2008	67,277,194	52,301,180	14,976,014	71.2	77.7	22.3
2009	55,589,721	45,941,062	9,648,659	(17.4)	82.6	17.4
2010	70,134,201	54,580,859	15,553,341	26.2	77.8	22.2
2011	78,757,668	60,925,554	17,832,114	12.3	77.4	22.6
2012	105,139,572	75,788,622	29,350,954	33.5	72.1	27.9
2013	119,127,555	78,746,805	40,380,750	13.3	66.1	33.9
2014	113,473,516	77,986,166	35,487,350	(4.7)	68.7	31.3
2015	70,397,506	51,832,827	18,564,679	(38.0)	73.6	26.4
2016	76,067,433	51,173,425	15,894,008	8.1	67.3	20.9
2017	75,490,114	59,025,654	16,464,460	(0.8)	78.2	21.8
2018	80,873,188	67,052,856	13,820,332	7.1	82.9	17.1
2019	87,300,932	86,769,424	531,508	7.9	99.4	0.6
2020	72,873,537	72,712,413	161,124	(16.5)	99.8	0.2
2021	102,849,660	89,526,686	13,322,974	41.1	87.0	13.0
2022	116,959,581	104,941,090	12,018,491	13.7	89.7	10.3
متوسط المدة					83.8	15.6

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات : جمهورية العراق ، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات .

تاريخ قبول النشر/2024/9/17 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.6

نلاحظ من الجدول (4) أن هيكل النفقات العامة تركز في النفقات الجارية التي بلغت نسبة (83.8%)، فيما بلغت نسبة اسهام النفقات الاستثمارية (15.6%) وتعزى تلك الزيادة الى التوسع في الانفاق الجاري ويرجع ذلك الى زيادة تكلفة بعد زيادة الرواتب والاجور بعد التزايد في التعينات وعودة المسرجين والمفصولين من الخدمة ، فضلاً عن زيادة تكاليف الحماية الاجتماعية يضاف الى ذلك زيادة الانفاق العسكري بهدف تحقيق الاستقرار بعد التدهور الامني، فيما كانت الانفاق الاستثماري محدود ويتركز نحو القطاعات غير الإنتاجية الذي سببه اختلال الهيكل الانتاجي، فضلاً عن تلكؤ غالبية المشاريع الاستثمارية وانخفاض نسب التشغيل المادي مما جعل تلك المشاريع ضعيفة الجدوى في تنمية الاقتصاد وتحقيق فرص النمو للقطاع الحقيقي المدر للدخل.

ثانياً : التحليل الاقتصادي للاستقرار الاقتصادي في العراق

1- **تحليل معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي:** تعد البطالة مشكلة ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية تواجه أغلب الدول وهي ملاصقة لاقتصادات الدول النامية. وقد أتسعت بشكل كبير في الاقتصاد العراق وتزايد معدلاتها وهذا ما يبينه الجدول (5) الآتي:

الجدول(5) تطور معدل البطالة للفئة العمرية 15 سنة فأكثر حسب الجنس للمدة(2003-2022)

السنة	معدل البطالة (الذكور) %	معدل البطالة (الاناث)%	معدل البطالة العام %	نسبة النمو%
2003	30.2	16.0	28.1	—
2004	29.4	15.0	26.8	(6.4)
2005	19.2	14.2	17.9	(33.2)
2006	16.2	22.7	17.5	(2.2)
2007	11.7	11.7	11.7	(33.1)
2008	14.3	19.6	15.3	30.8
2009	8.2	9.6	14.0	(8.5)
2010	7.8	10.5	12.0	(14.3)
2011	7.5	11.3	8.3	(30.8)
2012	7.0	12.0	11.9	43.4
2013	7.1	12.1	13.7	15.1
2014	7.2	12.3	10.6	(22.6)
2015	7.1	12.1	10.7	0.9
2016	6.9	11.9	10.8	0.9
2017	7.2	11.9	13.8	27.8
2018	7.3	11.8	12.9	(6.5)
2019	10.2	11.1	12.8	(0.8)
2020	11.3	12.1	13.7	7.0
2021	12.5	11.2	16.5	20.4
2022	8.6	11.1	14.6	5.8

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:
- المدة(2003-2008)بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح التشغيل والبطالة في العراق، السنوات2006 و2008.
-المدة (2009-2022) بيانات البنك الدولي www.worldbank.org/data

يتضح من الجدول(5)أن معدلات البطالة للسكان بعمر(15)سنة فأكثر بلغت معدلات مرتفعة تجاوزت المعدل الطبيعي(7%)وقد ارتفعت بصورة متواصلة للمدة(2004-2007)وتعود أسباب ذلك الى حل المؤسسة العسكرية وتسريح المنتسبين في الجيش والشرطة وقوى الامن الداخلي، كما أن زيادة الضغط على سوق العمل نتيجة الزيادة السكانية وتمدد المدن الحضرية، فضلاً عن تزايد البطالة الهيكلية الناتجة عن ضعف هيكل الانتاج للاقتصاد العراقي بسبب محدودية التشغيل بالقطاع الخاص مع تعطل المنشآت والمعامل الانتاجية المدرة للدخل والاعتماد على الخارج لسد حاجة السوق من الطلب المحلي، مما أدى

تاريخ قبول النشر/2024/9/17 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.6

الى ارتفاع التكلفة التي تتحملها الدولة عن الاستفادة من الطاقات العاملة التي يمكنها ان تسهم في زيادة الطاقات الانتاجية غير المستغلة في البلد. ناهيك عن ضعف الاستثمار الحكومي والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية التي تعتمد على عنصر العمل الكثيف والاعتماد على قطاع النفط الذي يقل فيه الاعتماد على عنصر العمل المنخفض، وغياب الملائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. وقد انخفضت البطالة في المدة (2009-2011)بسبب تشغيل أعداد كبيرة من الشباب في أجهزة الجيش والشرطة وقوى الأمن الأخرى، وأستمر الانخفاض التدريجي في معدلات البطالة لعام 2014 بعد ولوج عدد كبير من الخريجين في صفوف الجيش العراقي لمقارعة ارهاب داعش، كما انخفضت معدلات البطالة في الأعوام 2018 و2019 بسبب ارتفاع مستوى النشاط الاستثماري للأنشطة الاقتصادية، فيما ارتفعت من جديد في عام 2020 نتيجة التوقف الجزئي للأنشطة الاقتصادية نتيجة تبعات جائحة وباء كورونا على الاقتصاد. كما نلاحظ من الجدول ذاته تفاوت معدلات البطالة بين الذكور والاناث خلال مدة البحث، وتشير البيانات الى ارتفاعها بين الاناث الذي ترجع أسبابه الى ضعف مشاركة الاناث في سوق العمل نتيجة طبيعة الاختلاف في تركيبة السكان، عدم وجود سياسة لتمكين النساء، كما أن هناك عدد كبير من النساء الخريجات لا يرغبن بالعمل لأسباب خاصة بهن، ناهيك عن ضعف الثقافة المجتمعية ادت الى انخفاض دخول المرأة في سوق العمل(منظمة العمل الدولية: 8).

2- تحليل معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي: التضخم ظاهرة مركبة تهدد الاستقرار الاقتصادي لاقتصادات الدول، ومن أجل بيان آثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي ندرج في الجدول (6) معدلات التضخم في العراق بالآتي:

الجدول (6)التغير في أسعار المستهلك ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2003-2022)

السنة	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (100=2007)	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)	معدلات التضخم (%)	معدل النمو السنوي (%)
2003	30.0	–	33.6	–
2004	26.0	-4	33.5	(0.3)
2005	35.6	+9.6	26.8	(20.0)
2006	54.5	+18.9	37.1	38.4
2007	71.4	+16.9	53.1	(43.1)
2008	80.4	+9	30.9	(41.8
2009	87.2	+6.8	12.7	(58.9)
2010	89.3	+2.1	8.3	(34.6)
2011	94.3	+5	2.5	(69.9)
2012	100	+5.7	5.6	124.0
2013	102.4	+2.4	6.1	8.9
2014	101.6	-0.8	1.9	(68.9)
2015	148.0	+46.4	2.2	15.8
2016	148.1	+0.1	1.4	(36.4)
2017	148.4	+0.3	0.1	(92.9)
2018	149.0	+0.6	0.2	100.0
2019	105.2	-43.8	0.4	100.0
2020	105.1	-0.1	-0.2	(150.0)
2021	111.5	+6.4	0.6	(400.0)
2022	112.0	+0.5	6.1	916.7
متوسط المدة			4.9	

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2015-2018).

نلاحظ من الجدول (6) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يقيِّس نمط استهلاك الأسرة لـ 12 سلعة تتمثل في الاغذية والمشروبات غير الكحولية، التبغ، الملابس والاحذية، (السكن والمياه والكهرباء والغاز)، التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة، الصحة، النقل، الاتصالات، الترفيه والثقافة، التعليم، المطاعم والفنادق، والخدمات المتنوعة (وزارة التخطيط ،2024 :1) وقد سجل انخفاضاً في نقاطه للأعوام 2004 بفارق اربع نقاط مئوية وعام 2014 بفارق نقطة و2019 بفارق كبير اربع واربعون نقطة و2020 بفارق نقطة واحدة. وقد تباينت معدلات التضخم بين التناقص والارتفاع التدريجي، لكنه سجل معدلات مرتفعة في المدة من 2003 حتى عام 2013 ويرتبط سبب ذلك بالاختلالات في القطاع الانتاجي بسبب التدهور الانشطة الاقتصادية لاسيما نشاط الزراعة والصناعة التحويلية بعد التهالك الذي أصاب البنية الانتاجية، لينخفض عام 2014 بمعدل (1.9%) ثم ارتفع عام 2015 بشكل طفيف البالغ معدله (2.2%) ثم انخفض بعدها بشكل تدريجي ليزداد زيادة طفيفة عام 2022 بمعدل (6.1%) وبشكل عام تعد معدلات التضخم منخفضة نوعاً ما قياساً بالفترة قبل عام 2003 نتيجة السياسة النقدية التي عملت من خلال البنك المركزي على تثبيت سعر صرف العملة وضبط معدلاته. فضلاً عن الارتفاع الشديد في اسعار النفط العالمية.

ثالثاً : التحليل الاقتصادي لآثر اختلال هيكل الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي في العـــراق : أن ميكانيكية دور الموازنة العامة بجانبيها الانفاقي والايرادي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية كما تم ذكره سابقاً، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي ذو البنية الهيكلية الهشة على الايرادات النفطية في تمويل ايراداته دون تنويع هيكل الايرادات العامة وأن نفقاته العامة تتسع بها مقدار النفقات الجارية مقابل محدودية الانفاق الاستثماري، وقد أسهمت الزيادة في الانفاق الجاري الى زيادة النقود لدى الافراد وتحويلها الى طلب استهلاكي، وقد حال الضعف في مرونة الجهاز الانتاجي الى انخفاض عمل مضاعف الانفاق الحكومي في تحفيز الانتاج والتشغيل والاستخدام فكانت معدلات البطالة مرتفعة وغالبيتها تم امتصاصها من خلال زيادة وظائف القطاع العام مع زيادة التأثير السلبي على ارتفاع النفقات الجارية وزيادة اختلال هيكل النفقات العامة، فضلاً ان زيادة الطلب الاستهلاكي ولدت زيادة في الاستيرادات من الخارج وتسرب العملة المحلية مما اسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار وكان لتوجهات السياسة النقدية في ضبط حركة الاسعار من خلال تثبيت سعر الصرف حتى عام 2020 الاثر الايجابي في الحيلولة دون زيادة حدة التضخم بشكل كبير. وبذلك ان اتكال الافراد على وظائف القطاع العام في ظل ضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الانتاجي حالت دون تحفيز عمل الجهاز الانتاجي وعمل الانشطة الاقتصادية، التي تعتبر وعاء للإيرادات الضريبية التي تؤدي الى التقليل من حدة الاعتماد على الايرادات النفطية ومواجهة اختلال هيكل الايرادات العامة وهشاشة الموازنة العامة ذات التأثير المباشر بالتقلبات الدولية.

رابعاً : تصحيح الاختلال في هيكل الموازنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق : أن عملية تصحيح هيكل الموازنة العامة تسهم في تحقيق الاستقرار في المتغيرات التضخم والبطالة ويتم ذلك من خلال بعض المقترحات الآتية:

1- زيادة الايرادات النفطية من خلال زيادة كميات الانتاج وتصدير النفط بالاتفاق مع منظمة الاوبك.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/9/17
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.6

2- توسيع أوعية الضـريبة لاسيما على السلع الكمالية ذات الطلب المرن من قبل ذوي الدخول المرتفعة من أجل سحب المدخرات النقدية لتخفيض معدلات التضخم.
3- ترشيد النفقات العامة عبر برنامج تقيد الانفاق الترفي وغير الضروري ومعالجة الخلل في الهيكل الانفاقي، والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في المجالات الانتاجية لما لذلك من آثر في تنويع القاعدة الانتاجية.
4- السعي الى ترشيد النفقات العامة من خلال أتباع مبدأ الاهمية النسبية والترتيب السليم مع الانفاق للحاجات الضرورية وبالحد الأدنى من أجل زيادة الكفاية الانتاجية والاستفادة من موارد الدولة.
5- زيادة نسبة الانفاق الاستثماري من احمالي النفقات العامة من أجل أن تسهم في تحفيز عمل مضاعف الانفاق الحكومي وزيادة عمل الانتاج والتشغيل والاستخدام والوصول الى تنمية اقتصادية مستدامة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1- تبين لنا ان الاختلال في هيكل الموازنة له دور مباشر في الابتعاد عن تحقيق لاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي بسبب عدم التنوع بالإيرادات العامة وتعدد اوجه الانفاق الجاري غير الضروري.
2- تزايد معدلات البطالة بعد عام 2003 لأسباب ناتجة عن سوء التخطيط الناتج عن غياب الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والاعتماد على وظائف القطاع على حساب القطاع الخاص، فضلاً عن أسباب اخرى منها هشاشة البنية الهيكلية وتراجع دور القطاعات الاقتصادية في البلد ومحدودية المرأة في الولوج الى سوق العمل.
3- حقق الاقتصاد العراقي أستقرار نسبياً في معدلات التضخم نتيجة لتوجهات السياسة النقدية التي نظمها البنك المركزي العراقي في ضبط معدلات التضخم عن طريق تثبيت سعر صرف العملة من خلال آلية نافذة بيع العملة.

ثانياً: التوصيات

1- إتباع خطة إستراتيجية لتنويع هيكل الموازنة العامة للاقتصاد العراقي تسهم فيها الوزارات المعنية منها(المالية، التخطيط، التجارة، الصناعة...وغيرها)لان الاعتماد الشديد على النفط في تمويل ايرادات الموازنة العامة من شأنه ان يسهم في زيادة الضغوط المالية نتيجة التقلبات في أسواق النفط العالمية.
2- اتباع سياسة مالية فاعلة تعمل على ترشيد النفقات العامة وزيادة موارد الدولة من أجل تجاوز حدوث عجز في الموازنة العامة.
3- ضرورة استمرار دور الدولة في الانفاق الاستثماري لزيادة المرونة الانتاجية لاسيما المشاريع الصناعية الاستراتيجية ذات الارتباط المباشر في التشغيل وبناء قاعدة لتصحيح البنية الاقتصادية في البلد.
4- خفض النفقات الجارية التي تشكل عامل ضغط في السوق في زيادة الطلب الاستهلاكي في ظل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وخلق قنوات لانتقال الاثر التضخمي الى الاقتصاد.

تاريخ قبول النشر/2024/9/17 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.6

المصادر والمراجع : REFERENCES

أولاً: المصادر العربية:

1- الجبوري و الزاملي، بتول مطر، دعاء محمد (2014)، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (1).
2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية، سلسلة مختلفة.
3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نشرة أسعار سلة المستهلك cpi في العراق لسنة 2023، 2024.
4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2015-2018).
5- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.
6- الجميل، سرمد كوكب (2008)، الموازنة العامة للدولة – مشاركة وشفافية ومساءلة، ط1 ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
7- خليل، محسن (1989)، تصدع الهيكل الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .
8- شهاب، مجدي محمود (1988)، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة.
9- عبد اللاوي، محمد أبراهيم (2017)، المالية العامة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
10-عبد الفضيل، محمود (1981)، الهجرة الدولية في الوطن العربي، نظرة عامة في أعمال الدورة حول الآثار الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية مع إشارة الى الهجرة العائدة.
11-عبد والفتال، ماهر موسى، زهير جواد (1985)، اقتصاديات المالية العامة، جامعة بغداد، بغداد.
12-عطية، علي منصور سعيد (2021)، دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين.
13-عيسى، موسى أدم (1993)، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي مجموعة دلة البركة، جدة .
14-فرج وعلي، حسين مهجر، عماد محمد (2019)، دور سياستي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (42) العدد (121).
15-محمد، قطب أبراهيم (1977)، الموازنة العامة للدولة، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
16-منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وظائف لائقة من أجل العراق: استراتيجية للعمالة والعمل اللائق، 2013.

ثانياً : المصادر الاجنبية :

1- Cashell, Brian W.(2005), the economics of federal budget deficit, report for congress.
2- Dutta, Subhendu(2006), introductory economics (micro and macro) published by New age international, New Delhi, India .
3- International Monetary Fund (2011), How the IMF promotes global economic stability, http:// www.Imf.org.